

اختصاص الحمد بالقول وان شاع في لسان أهل اللغة
ليس تحقيقا من القول بل حقيقة شيء يظهر به صفة الأعمال
أو نفس أفعالها لكنه خصم بالقول لأنه المتعارف المشهور
في الأظهار والتعريف المذكور الحمد يكون في الحقيقة تعريفا
لنوع منه إذ لا خفاء في فساده لأنه لا شبهة في اختصاص
الحمد لغة بالقول الملتزم المسمى بالحس الط لاطلاق جمهور
أهل اللغة عليه ودعوى الوضع على خلاف ما عليه الجمهور
من غير سند يعتمد عليه من النقل من أئمة اللغة أو شهادة
الاستعمال غير مسموعة وكلام بعض الصوفية مع أن له
مخارجها لأصل معارضة لأجاء أهل اللغة بل الحق
أن هذا الكلام تمهيد لبيان كون الحق حامدا لنفسه فإنه
لما ذكر أن الحمد لا يكتف بالألسان وكان هذا مظنة
الاشكال بما ورد في الآيات والأحاديث من أن الله تعالى
بحمد ذاته مع أنه منزه عن اللسان وقد التزم علماء الظاهر
تأويله بأنه مقول على السنة العباد تعليم الرم كيف يجردونه
نقلا كما قالوه في التسمية أراد أن يذكر تحقيقا يدفع به
هذا الاشكال بلا تكلف فذكر ذلك التحقيق وعلم منه
أن الحمد يطلق على الفعل أيضا وإن كان يجب المجاز
فقال ومن هذا القبيل حمد الله أي من قبل الحمد
الفعل فإنه دفع الاشكال بلا حاجة إلى ما تكلف وحاصله
أن القول المحصور يعني الوصف بالجميل الخ ليس وضع له
الحمد وأطلق عليه تكمونه قولنا حمدا مخصوصا بل لأنه دل
على صفة الكمال ويظهر لها معنى أن الملتزم الأسمى
والعزة العظي في وضع لفظ الحمد لهذا القول المحصور
هو هذا المعنى لا خصوصية القولية فقط كلفظ القلم والزرار

فان

فان وضعها لما اطلق عليه ليس لأنه قطعة من القصب
أو الحديد فقط بل لأنه يكتب به صور الحروف أو رسم خطوط
المجاهول وهما العدة في وضعها وخصوصية القصة والديرة
في مفهومها وقعت على سبيل الاتفاق ليست من الأسباب
التي عرضت عند الوضع وقس عليها لفظ الحمد فإذا كان
العدة في مفهومه هذا المعنى كان ذلك روحانية الحمد
ولبابه فلذلك ادعى بعض الصوفية وهو شيخ الشيوخ حيد
البيدادي ما ادعى لأن يتأثر المظهر المرصاة الألقاب
والتنبيه على الباب والخلامة معرضا عن التشرحي أن
الامام الغزالي صرح في بعض مسائله أن لفظ القلم
موضوع كمد نظره المورس روحانية كانت أو حسيه فيقع
أن يطلق على القلم الأعلى الألهي وهذا الضميمة
على ما ذكره وإذا كان حال هذا المعنى كذلك فكان حقيقة
الحمد الغوي حاصلة عند حصوله سواء حصل هذا المعنى
من القول أو غيره فإذا استعمل الحمد فيه فكانه مستعمل
في مفهومه الغوي والمقصود من هذا البيان أن استعمال
لفظ الحمد في حق الله تعالى وإن كان على سبيل المجاز
لكنه إذا نظر بين التحقيق فكانه مستعمل على سبيل الحقيقة
فتظهر من أن العلاقة المجازية قوية جدا وإن هذا المجاز
في غاية الحسن واللطافة ولذا قال فيما نقل عنه هذا
هو التحقيق وأما ما يقال من أنه تعالى حمد ذاته على السنة
عساده فتكلف مستعني عنه انتهى وما يقال أن ما ذكره الشريف
هو تكلف أيضا لأن الكلام المنفي ثابت على أصل الأسماء فيقع
حمد الله تعالى لأن حقيقته بحسب اللغة لا تكلف ففاسد
لأن القبر في مفهوم الحمد لغة هو القول المنفني المسموع

وهو قول المأثور في الكتاب حقيقته الحمد
الطهار الخ

تمام سبيل الاستعارة كما قيل لا تظنت لخال
والظرف والفعال أو على سبيل المجاز المرسل باستعمال
الحصن في العام أو للزوم في الكلام

ومن قال أنه لا معنى لهذا الكلام فليس
من شأنه أن يفهم المعنى فلا تكن منهم